سمة الشخص في المركب الحدي

د. عبدالله الضاوي

مختبر اللسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

ملخّص

نطمح، في هذا المقال، إلى تحديد السمات التي تحملها المقولة الوظيفية "ال" في اللغة العربية. وسنركز بالأساس على هذه اللاصقة القبلية التي تتصل بالمركبات الاسمية في العربية. سننطلق من افتراض أولي يرى أن "ال" في العربية تحمل سمة الشخص، وهي من السمات الجوهرية في النحو خصوصا في نسق الضمائر العربية.

مقدّمة

نطمح، في هذا المقال،[1] إلى تحديد السمات التي تحملها المقولة الوظيفية "ال" في اللغة العربية. وسنركز بالأساس على هذه اللاصقة القبلية التي تتصل بالمركبات الاسمية في العربية. سننطلق من افتراض أولي يرى أن "ال" في العربية تحمل سمة الشخص، وهي من السمات الجوهرية في النحو خصوصا في نسق الضمائر العربية. من أجل البرهنة على هذا الافتراض سنتبنى تحليل المركب الحدي DP analys الذي دافع عنه أبني (1987) في أطروحته المتعلقة بتوازي الإسقاطات الوظيفية بين المركبات والجمل في اللغات الطبيعية حيث افترض وجود مقولة وظيفة اسمية هي مقول الحد Determiner وهي مقولة موازية للمقولات الوظيفية الخاصة بالمركب الفعلي. فالتوازي يظهر في وجود إسقاطات وظيفية في كلا المركبين وهما إسقاط المصدري والصرفة في المركب الفعلي وإسقاط الحد في المركب الاسمي؛ لكن نختلف مع أبني (1987) في فكرته القائلة باعتباطية مقولة الحد عكس مقولة الصرفة والمصدري المرتبطتين بالزمن والتطابق حيث نعتبر أن مقولة الحد الوظيفية تتضمن سمة الشخص Person Features؛ نفترض أن الحد *ال* بالنسبة للعربية مثله مثل الزمن في المركب الفعلي، فهو ذو طبيعة إشارية من جهة الدلالة وذو طبيعة صرفية تركيبية كما سنلاحظ حيث تظهر أنماط الحدود في المركب الاسمي في نفس المواقع الصرفية التي تظهر فيها اللواصق المتصلة بالفعل .

العرض منظم على الشكل التالي: في النقطة الأولى سنتوقف عند أنماط الحد "ال" في التصور النحوي القديم، في النقطة الثانية سنبرز بعض خصائص "ال" في التركيب

[1] حظيت الأفكار الواردة في هذا المقال بنقاش لساني بمختبر اللسانيات ببنمسيك سنة 2018، أشكر أساتذتي الأفاضل بالمختبر على توجيهاتهم وتصويباتهم، أخص بالذكر المصطفى رشاد، وعبدالمجيد جحفة ومحمد حفيظ وسمحمد أغليمو من بين آخرين، كما أشكر كل الطلبة الباحثين الذين يتقاسمون معي هواجس البحث اللساني وأسئلته المتجددة.

من خلال مقارنتها بأدوات التعريف في بعض اللغات. في النقطة الثالثة سنتوقف عند فرضية المركب الحدي عند أبني، وفي الأخير سنبرز بعض مظاهر التوازي بين بنية "ال" وبنية الضمير من أجل البرهنة على الفرضية التي انطلقنا منها.

1. أنماط ال في التصور النحوي القديم:

ميز النحاة القدامى بين أربعة أنماط من ال في العربية؛ وقد كان التصور الشائع في الفكر النحوي القديم ينظر إلى ال في إطار تصور ثنائي: التعريف في مقابل التنكير، والواضح أن تصور النحاة لمقولة التعريف كان ينطلق أساسا من عدم انفصال سمتي التعريف والتنكير عن الأداة سواء كانت هذه الأداة ال أو اسم موصول أو غيرها من الأنماط السبعة؛ وواضح أن تصورهم للتعريف قد انعكس على تصورهم لمحتوى ال؛ وتمثل الأمثلة التالية لأنماط ال في التصور النحوي القديم:

1). أ. الدستور أعم من المدونة/ الرجل أصبر من المرأة/ الإنسان فان/ الشعب متعطشٌ للحرية.

ب. هذا الدستور/ أنت الرجل/* كل الدستور أعم من المدونة/ *كل الرجل أصبر من المرأة/ كل الإنسان فان/ كل إنسان فان/ هو الإنسان الرجل أصبر.

تبين هذه الأمثلة أن خاصية *ال* هنا لا تفيد عموم الجنس وإنما تقوم بوظيفة إقرار ماهية ووظيفة الاسم الذي اتصلت به ال؛ وما يهمنا في تحليل النحاة هو أن وظيفة *ال* الدلالية ترتبط تركيبيا بالتسوير ونطرح السؤال لماذا البنية المسورة () بـ "كل" لاحنة؟ إن اللحن هنا مرده إلى كون *ال* و"كل" لهما نفس الوظيفة التركيبية أي موقع المخصص مما يؤدي إلى لحن البنية؛ نستنتج إذا أن ال تقوم بوظيفية تسويرية:

2) أ. الشعب متعطشٌ للحرية

ب. الدستور أعم من المدونة

ج. الجمل أصبر من الفرس

د. الماء أصل الحياة

3). أ {أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً، فعصى فرعونُ الرسولَ} (سورة المزمل، الآية 15).

ب. {المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري} (سورة النور، الآية 35).

ج. يا أيها الرجل

4). أكرم المكرم ضيفه

5). الأول/ الحارث/ المصطفى/ المدينة/ الذي/ التي...

انصب تحليل النحاة على هذا النمط من التعريف من خلال مفهومين اثنين هما المعهود الذهني والمعهود الذكري ؛ و لكن ما أغفله النحاة في هذا النمط من التعابير هو أن البنية الداخلية للمركب الاسمي لها ارتباط بالاشاريات والنداء والبنية الحملية للفعل.

النمط الثالث من بنية ال هو ال الموصولة، وهي تتصل أساسا بالمشتقات:

6). أكرم المكرم ضيفه.

نستنتج أن تحليل النحاة للاسم المعرف بـ "ال" انصب بالأساس على خصائص الاسم الذي اتصلت به ال في الحقيقة وليس تحليلا نحويا ل *ال* لذلك فالتقسيم االرباعي مستخلص من خصائص الاسم: هل هو اسم جنس، اسم مشتق، ويمكن أن نصوغ وصف النحاة في ما يلي:

الوصف القديم للخصائص النحوية للام التعريف (الاسترابادي)

اللام الجنسية	اللام العهدية	الزائدة	اللام الموصولة
الشمول: الإنسان الجزء: الرجل الحقيقة: الذهب، العلم	المذكور: فعصى فرعون الرسول المعهود: جاء الوزير	الأول، الثاني، الحارث، المصطفى	الرجل الذي يكرم الضيف ألقى الشاعر قصيدته

إن تحليل النحاة[2] لم يصف بدقة العلاقة النحوية القائمة بين *ال* والاسم ومواقعه الجُملية، ففي تحليل الأستارابادي للألف واللام نجده يربط بين التعريف والمعهود الذهني الخارجي وشياع اللفظ المقترن بالألف واللام في الاستعمال، هذا الوصف الذي يقدمه الأستارابادي هنا لا يحدد بدقة ماهية التعريف وخصائصه النحوية، فهو يحاول تقديم تفسير من الخارج حيث لا يدقق في البنية الداخلية للمركب الاسمي خصوصا ما يتعلق ب *ال* المتصلة بالمشتقات من المصادر وغيرها؛ والواضح أن الأستارابادي لم يتوسع في التفسير الدقيق الذي قدمه الكوفيون حينما اعتبروا ال" عوضا من الضمير في نحو قولك مررت برجل حسن الوجه، أي وجهه".[3] فهذا التحليل الكوفي يقيم نوعا من المقارنة الداخلية بين الضمير و لام التعريف ويبرهن على المقولة النحوية التقليدية: الضمائر أعرف المعارف، وهي مقولة تعكس التصور النحوي الذي يرتب أدوات التعريف العربية في سلمية تراتبية أقواها الضمير.

[2] وردت آراء النحاة حول المعرفة والنكرة موزعة بين أبواب نحوية متفرقة.

[3] انظر *شرح الكافية*، ج 3، ص. 242.

2. المقارنة بين سمات ال في العربية وسمات التعريف في بعض اللغات

لنتأمل بعض المعطيات المقارنة:

7). Un roi/ Le roi / le premier roi/ les journaux / les grande journaux

8) . A linguistic /the linguistics / the famous linguistics

9). أ. Hayyom اليوم/ happa am المرة هذه. [4]

ب. العبرية

anšē hammilḥāmā he-hāləḳū 'ittō

كل رجال الحرب الذين ساروا معه

ج. العبرية

wə-ḳōl ha-hiqdīš Šəmū'ēl hā-rō'e

كل ما قدسه صمويل الرائي

إذا قارنا بين خصائص ال في العربية وما يقابلها من أدوات للتعريف في لغات أخرى سنجد أن لاصقة التعريف العربية محايدة من حيث العدد والجنس، لكن هذه الملاحظة تحتاج إلى تعليل؛ على سبيل المثال فالاشتقاق الصرف–تركيبي للمركب الاسمي في اللغة الإنجليزية قريب من اللغة العربية باستثناء وجود أداة ظاهرة للتنكير؛ أما الفرنسية فهي تحقق سمة العدد في الاسم المعجمي وفي أداة التعريف LES؛ ويتم هذا التحقق بإلصاق لاصقة العدد في الاسم أولا ثم في أداة التعريف والدمج في كلتا الحالتين يتم بالإلصاق، أما في حالة المفرد فإن لاصقة التعريف تتضمن أيضا سمة الجنس؛ أما في العبرية فهي شبيهة بالعربية فهي لاصقة قبلية تتحقق قبل الاسم وقبل الفعل أيضا وهذا يمكن أن يساعدنا ولو جزئيا على فهم المثال وربما الأمثلة التي قدمها النحاة أثناء دراستهم للبيت الشعري:

[4] المثالان العبريان مأخوذان من فقه اللغة المقارن، منير بعلبكي، ص 249. وهناك شرح وتحليل نحوي لهما.

ما أنت بالحكم الترضى حكومته...

قد يخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع

إن المقارنة بين نسق التعريف في العربية والعبرية يمكن أن يساعدنا على فهم الاتصال بين الساميات أولا ثم معرفة التطور التاريخي للام التعريف في العربية؛ وأعتقد أن هذا حجة على أن سمة الشخص لا تتعلق فقط بالضمائر والتأويل الزمني في الأفعال وإنما أيضا يحتمل أن تكون جزءا من سمات لواصق أخرى وهي هنا اللاصقة ال.

انطلاقا من هذه المقارنة نستنتج أن الوصف القديم لا يصف السمات النحوية التي يحتمل أن تحملها مقولة الحد الوظيفية. فمن خلال المقارنة بين الحد العربي والفرنسي والعبري والإنجليزي نلاحظ أن الحد الإنجليزي يتضمن النكرة والمعرفة وهو محايد في سمة العدد والجنس، فهو قريب من مقولة الحد العربي، أما نظام الحد الفرنسي فهو يتضمن سمات العدد والجنس ويسمح بالفصل بينه وبين المركب الاسمي. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك فرقا بين نظام الحد في العربية ونظام الحد في الإنجليزية حيث يستجيب الحد الإنجليزي لقيد مسلمة التوافق الخطي التي افترضها كين (1994) وهو قيد يقتضي أن رتبة مقولة الحد في الصفات تسمح بإدخال الصفة بين الحد والموصوف. ففي اللغة dravidian أداة التعريف تحمل سمة التطابق وليس سمة الزمن .

كما أن ظاهرة التعريف تنشأ غالبا من ظاهرة ضمير الإشارة؛ هناك لغات ينظر فيها إلى أداة التنكير على أنها عدد؛ كما أن هناك لغات تتميز بظاهرة zero article أي غياب الأداة.

كل هذا يمكن أن نستنتج منه ملاحظة أولى وهي أن مقولة الحد في اللغات الطبيعية تتضمن سمات باختلاف بنية المركب الاسمية المتصلة بها؛ وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال التالي ما خصائص ال في العربية هل تتضمن السمات

النحوية: العدد والجنس والشخص والإعراب، والسمات المقولية أم أنها مجرد حرف مثلما قال بعض النحاة أم أنها بعض الضمير مثلما أشارت المدرسة الكوفية.

للإجابة عن هذا السؤال المتعلق بسمات ال النحوية والتركيبية سنستند إلى تحليل أبني ومن تبعه بخصوص المركب الحدي، طبعا لن نعرض هنا تصورات أبني والسياق الذي جاءت فيه وهو المتعلق بخصائص المقولات المعجمية والإسقاطات الوظيفية ؛ وقبل أن نناقش هذا المحور ننطلق من افتراض خيري القائل بأن الاسم يتكون من الجذر س وسمة الحد الاسمية ثم سمة العدد الاسمية أي أنها خمسة عناصر وافتراض خيري هنا لا يشير الى وجود سمات أخرى.

3. الحد في العربية وفرضية المركب الحدي، أبني (1987) الفهري (1990)

لنتأمل المعطيات الآتية:

10) . أ. هذا الدستور /*كل الدستور أعم من المدونة

11) .أ. أنت الرجل {م ح [مخ[حد أنت[حد'[حدْ[ال[فضلة س رجل]]]]]}

ب. *كل الرجل أصبر من المرأة

12). أ. *كل الإنسان فان

ب.كل إنسان فان

13). المدينة الجميلة

14). John's book/ *John's the/ that/some book.

جون* لي بعض ال/ كتاب كتاب لي جون

كتاب جون

13 Beyt ha-is (Hebrew)

بيت الرجل رجل ال بيت

من بين فضائل تحليل أبني للمركب الحدي أنه يصف لنا –رغم اختلاف في التحاليل بالنسبة للعربية- أن المركب الاسمي يتضمن تلاثة إسقاطات إسقاط أدنى وإسقاط وسيط وإسقاط أقص هو المركب الحدي ؛ هذا التحليل يجعل الاسم فضلة للقولة الوظيفية الحد؛ لكن السؤال الذي يصعب الإجابة عنه هل يقع الحد ال في موقع الرأس أم في موقع المخصص؛ فإذا وضعنا ال في موقع مخصص الحد فإنه في مثال مثل سيبقى موقع الرأس فارغا وهذا مشكل تمثيلي فقط في نظري لأن المركبات الاسمية العربية تتضمن عناصر سمات غير مرئية INVISIBLE FEATURES وهناك تصور نحوي قديم هو تصور الضمير المستكن، أي أن نجعل مثلا عبارة الرجل= أنت الرجل/ هو الرجل؛ وبما أن البنية النحوية لا تعطينا أي موشرات حول خصائص هذا الضمير المستكن فإنه يمكن أن نعتبره محايدا؛ ويمكن أن نروز بأداة الإشارة أو غيرها، وهذا ما يظهر في البنية النحوية ل ال التي تقابل البنية النحوية للضمير:

15). أ. الرجال

ب. رجالهم

16). أ. *الرجالهم/ القراءتهم/...

ب. المسلمون/ يقرؤون

ج. المسلمان/ يقرءان

د. المسلمين/ تقرئين

تبين هذه الأمثلة[5]– اقتصرنا على العربية– أن هناك توازيا في بنية الإلصاق بين المركب الاسمي وبنية المركب الفعلي حيث تظهر اللاصقة ال في نفس المواقع التي هي لاصقة الشخص في الفعل المسمى المضارع في الأدبيات النحوية التقليدية؛ فإذا كان من المسلم به في نحو السمات أن سمات العدد والجنس من السمات النحوية المختصة بمقولة الاسم لأنها ذات طبيعة اسمية خالصة وهي مستقلة عن الخطاب، فإن سمة الشخص من السمات التي ترتبط بمقولة الفعل لأنها ترتبط بالعناصر الإشارية التي تلعب دورا جوهريا في التأويل الزمني حيث يدخل الشخص ضمن الدلالة الزمنية للفعل، وطبعا فهذه السمة تسقط في الصفات لأنها مجردة عن التأويل الزمني؛

حسب ما لاحظنا في الأمثلة أعلاه فإننا نحدس أن التمييز الذي يقيم حدودا بين المقولات المعجمية باعتماد سمة نحوية وهي سمة الشخص هو تمييز يحتاج إلى إعادة النظر خصوصا إذا استعملنا رائز الإلصاق في المواقع القبلية في كل من الاسم والفعل؛ فإذا كان الفعل يوظف سمة الشخص كعنصر إشاري لموضعة المتكلم في الخطاب وتأويل الزمن فإن اللواصق التي تلصق بموقع قبلي في الاسم تحمل عنصرا إشاريا. وهذا العنصر لا بد أن يكون مؤشرا له في البنية النحوية للمركب الاسمي، وهذا العنصر هو الشخص؛ هذا ما يجعل الكلمة كلب /كلاب اسم جنس غير محيل، أما الكلاب فهي اسم جنس محيل. والإحالة بسمة الشخص لا الجنس وحده.

[5] تفيد النجمة * أن العبارة لاحنة.

4. خلاصة: "بعض مظاهر التوازي بين بنية "ال" وبنية الضمير"

نستنتج انطلاقا مما سبق أن:

- التحليل النحوي رغم قوته الوصفية إلا أنه لم يفسر لنا السمات الجوهرية التي تحملها اللاصقة ال في العربية. وهذا واضح من اجترار نفس الآراء في مؤلفات النحو التعليمية وحتى العلمية، وهذا ما أدى إلى عدم الاستفادة من بعض التحاليل القوية مثل تحليل المدرسة الكوفية القائل بأن ال بعض الضمير؛ أو فكرة المضارعة التي تجعل الفعل المضارع شبيها بالاسم والتي اقترحها سيبويه.
- يبدو ظاهريا أن مقولة الحد الوظيفية في العربية تختلف عن باقي اللغات خصوصا في خاصية الإلصاق وداخل الصفات بين الحد وفضلته والسمات التي يحملها والتطابق ؛ لكن هذا الأمر في الواقع ليس واقعيا، ف "ال" لها خصائص توزيعية وتركيبية تنبئ بأنها حاملها لسمات من بينها سمة الشخص وربما العدد؛ وهذا التصور نجده عند الفهري 1998 وقد أشار إليه أيضا لاينز الذي اعتبر أن الحد في اللغات الطبيعية مقولة نحوية تشبه الشخص لها دور في التركيب.
- يكشف التوازي الصرفي الحاصل بين الفعل المضارع والأمر عن وجود الموقع الإلصاق؛ ف "ال" وضمائر الشخص يتم إلصاقها في موقع قبلي أما لاصقة العدد، مع اختلاف التحاليل فهي تقع في موقع اللاحقة؛ كما يكشف افتراض وجود ضمير مستكن في بنيات مثل الخروج/ الحسن وغيرها عن أن ال تحمل سمة الشخص فقط لأن سمة العدد

في الأسماء تتحقق في موقع بعدي والعدد سمة معجمية في بعض التحاليل وهذا ما يجعل افتراض سمة الشخص افتراضا مبررا؛

- إذا صح هذا الافتراض فإن هناك مشاكل تعميمه تتعلق أساسا بطبقات الأسماء: اسم الكتلة، اسم الجنس، اسم الحدث، اسم النتيجة وغيرها أولا؛ وبما يصطلح عليه بسلمية التعريف أي توارد سمة الشخص ال مع الأسوار؛ ونشير هنا إلى ما أشار إليه الفهري حول كون الفرق بين الموازعة والجمع في الأسر تحدده المقولة الوظيفية ال، فوجود ال هو المحدد لقراءة الجمع، وعدم وجوده يحدد قراءة الموازعة يعتبر كريلوفتش أن ال كانت في العربية الكلاسيكة جزء من الضمير ص 84 يمكن ان يناقش الموضوع أيضا في إطار الأحياز أي حيز التعريف والتنكير خصوصا في مجال المركبات،/ أدوات التعريف لديها خصائص معجمية أيضا.
- المركبات الحدية تمثل أسورا شمولية universal determiner
- انتشار أداة التعريف في اللغات مرتبط بكونها تندرج ضمن الإشاريات.

لائحة المصادر والمراجع بالعربية واللغات الأجنبية

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، 1985.

- الاسترابادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1982.

- الأنباري، أبو البركات، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961.

- البوكيلي، حسان، "فرضية المركب الحدي المتمفصل وبنية الإضافة في اللغة العربية"، مقال ضمن كتاب: السمات في التحليل اللغوي، تنسيق عبدالواحد خيري وعبدالمجيد جحفة وعبدالقادر كنكاي، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب بنمسيك، 2010.

- الترابي، عبدالرزاق، صرف تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2015.

- الحسني، عبد الكبير، "السمات الدلالية للمتصلات وهندسة توزيعها في التركيب دراسة مقارنة"، مجلة اللسانيات العربية، العدد السادس، المملكة العربية السعودية، 2018.

- الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2003.

- السعيدي، حسن، المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 10، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، 2005.

– الفاسي الفهري، عبدالقادر، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1985.

– الفاسي الفهري، عبدالقادر، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990.

– خيري، عبدالواحد، "المركبات الاسمية في اللغة العربية بين إسقاط الحد وعدم إسقاطه"، مقال ضمن كتاب: السمات في التحليل اللغوي، تنسيق عبدالواحد خيري وعبدالمجيد جحفة وعبدالقادر كنكاي، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، 2010.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت،1984.

– غراشيا، غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة جعفر دك الباب، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، دمشق، بدون تاريخ.

Abney(1987): The English Noun Phrase In Its Sentential Aspect, PH.D.MIT; Pdf.

Aoun J, Benmamoun A, Choueiri L(2010): The Syntax of Arabic, Cambridge University Press.

Boeckx Cedrik (2006): Minimalist Essays , Benjamin Publishing, The Netherland.

Chomsky, N (1965): Aspect of the theory of syntax, The MIT Press. Cambridge.

Chomsky, N (1981): Lectures on Government and Binding, Dordrecht, Foris.

Chomsky, N (1995b): Barriers, The MIT Press.

Chomsky, N (1995b): The Minimalist Program, The MIT Press.

Fassi Fehri, A (1993) : Issues in the structure of Arabic clause and words, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

Kayne, R (1994) : The Antisymmetry of Syntax, Graduate Center, CUNY.

Khairi, A (1997): Aspect de la syntaxe du nom en Arabe, Thèse de doctorat, Paris VIII.

Khairi, A (2008): Programme des noms en syntaxe , in Bare structures and functional Projection , IERA RABAT.

Longobardi (2000): The structure of DPs: some principle, parameters, and problems, in the Handbook of Syntactic Theory. OXFORD: Blackwell. 562-604.

Longobardi (2000): The syntax of N Raising: a minimalist theoty, Utrecht.

Radford A (2006) : Minimalist Syntax Revisited, http : courses.esses.ac .uk.

Ryding , Karin (2005): A reference Grammar of Modern Standard Arabic; Cambridge University Press.

Schlonsky (2004): The form of Semitic Noun Phrase. Lingua 114 (12), 1465-1526.